

## منهج أبي البركات الأنباري في كتابه منثور الفوائد

ملك محمد حسن اسماعيل\*

### ملخص

هذا بحث في منهج أبي البركات الأنباري في كتابه "منثور الفوائد"، وهو كتابٌ كما يدلُّ عليه عنوانه في فوائد منثورة من قطاعات النحو، والصرف، والصوت، واللغة، وأضاف إليها أبو البركات مسائل أخرى في لوازم الكتابة، ومسألة في حدِّ البلاغة، ومسألة في أسماء الأيام عند العرب في الجاهلية، وقد وقف البحث عند صفة الكتاب إجمالاً، وعند الطوابع المنهجية التي طبعت هذا الكتاب، فضلاً عن الحديث عن منزلة الكتاب. ويرمي البحث إلى لفت نظر المحققين إلى ضرورة نشر ما يفيد من ذخائر التراث وكنوزه ودرره، ووضع الأعمال العلمية في حاق موضعها من غير تزيد أو مبالغة؛ فقد البحث انتهى إلى أنَّ الكتاب قليل الفائدة خلافاً لما ذهب إليه محقق الكتاب وغيره.

**الكلمات الدالة:** تشقيق المسألة الواحدة إلى مسائل، عزو الآراء إلى أصحابها، الاستدلال المنطقي.

### المقدمة

يعالج هذا البحث 'منهج أبي البركات الأنباري في كتابه: منثور الفوائد' الذي تولى تحقيقه الدكتور حاتم الضامن، وقد صدر الكتاب عن مؤسسة الرسالة سنة 1403هـ - 1983م. والكتاب طوائف من مسائل شتى، منها النحوي، والصرفي، والصوتي، والمعجمي، والبلاغي، والمنطقي، والكتابي؛ ويراد بالأخير ما يحتاجه الكاتب من لوازم الكتابة وأدواتها. ويغلب على المسائل الطابع النحوي. ويلاحظ أنَّ المؤلف قد نأى في هذا الكتاب عن النَّقْصي والبسط والتَّطويل، خلافاً لكتب أخرى له من مثل: "الإنصاف في مسائل الخلاف" و"أسرار العربية" و"البيان في غريب إعراب القرآن" وغيرها. وفي بعض المسائل يفجؤك أبو البركات بوقفاته العجلى السريعة التي لا تتفح غلة ولا تطفئ ظمأ. وكثير من مسائل الكتاب ساقه المؤلف في كتب أخرى له، أو ساقه آخرون في كتبهم من غير إشارة لهم أو عزو، وقد تنبه إلى هذا محقق الكتاب، والذي دفعني إلى كتابة هذا البحث الذي يدور حول هذا الكتاب لألفت نظر المحققين إلى أنَّ التراث العربي وإن كان يضم كنوزاً ثمينة ودرراً رائعة لكنه في الوقت نفسه يضم كتباً قليلة الجدوى. والأصل عند التصدي لنشر كتب التراث وإذاعتها في النَّاس أن تكون ذات جدوى، مفيدة فكم ضمَّ هذا التراث من حواشٍ وحواشي الحواشي التي لا يجد فيها القارئ كبير نفع. وثمة عامل آخر دفعني إلى كتابة هذا البحث لأضع أبا البركات في حاق موضعه في هذا الكتاب ملتزمة الحيدة والموضوعية من غير تزيد أو مبالغة.

ويلاحظ كذلك أنه يسوق الوجوه المحتملة في المسألة الواحدة، ويجزم برأي واحد في مسائل أخرى مع توافر الاحتمالات الأخرى وقوتها. وفي تضاعيف البحث مزيد من البيان.

وعول أبو البركات على المنطق، وهي الآلة التي غلبت على الدرس العربي القديم. وقد عولنا في البحث على المنهج الوصفي التحليلي، ووطأنا للبحث بترجمة مقتضبة للمؤلف، وسبب الاقتضاب أنَّ أبا البركات شخصية معروفة، والوقوف عليها على مدِّ اليد، سهل يسير، والأهم من ذلك أنَّ بحثنا يعول على بيان منهج أبي البركات لا ترجمة حياته.

ولم أقف - في حدود علمي - على دراسة سابقة تناولت هذا الموضوع، غير أنَّ هناك دراسة موسومة بـ "استدراكات الأنباري على الإنصاف في كتابه منثور الفوائد" ذهب الباحث فيها إلى أنَّ أبا البركات استترك في هذا الكتاب على نفسه، بخمس عشرة مسألة لم يسقها في كتابه "الإنصاف"، ولا أرى رأي الباحث هذا لأنَّ أبا البركات لو أراد الاستترك لما ساق مسائل عديدة مكرورة من كتابيه الإنصاف وأسرار العربية، ولا اقتصر على المسائل الخمس عشرة التي ذهب إليها الباحث والكتاب أمشاج من مسائل مختلفة وليس استدراكاً كما سنرى.

\* جامعة البلقاء التطبيقية، كلية الاميرة عالية الجامعية. تاريخ استلام البحث 2018/4/26، وتاريخ قبوله 2018/5/22.

## أبو البركات الأنباري

هو أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد الأنباري، العالم الذائع الصيت، صاحب التأليف الحسنة المفيدة. ولد سنة 513هـ وتوفي سنة 577هـ، من شيوخه أبو منصور موهوب بن الخضر الجواليقي، وأبو السعادات ابن الشجري. أحصى له الدكتور فاضل السامرائي ثلاثة وثمانين كتاباً، (السامرائي، 1975، ص 51-85) وأحصى له الدكتور حاتم الضامن سبعة وثمانين كتاباً (الضامن، 1403هـ-1983م، ص 10-15).

من أبرز مؤلفاته: "البيان في غريب إعراب القرآن"، ويقع في جزأين حققه الدكتور طه عبد الحميد طه، وصدر عن دار الكاتب العربي سنة 1389هـ - 1969م، و "الإنصاف في مسائل الخلاف"، ويقع في جزأين، حققه الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد، وصدرت الطبعة الرابعة منه سنة 1380هـ - 1961م، و "الإعراب في جمل الإعراب" و "مع الأدلة"، وهما كتابان أو رسالتان نشرهما الأستاذ سعيد الأفغاني، وصدرتا عن دار الفكر، الطبعة الأولى، دمشق سنة 1377هـ - 1957م، والطبعة الثانية، بيروت 1391هـ - 1971م، و "أسرار العربية"، حققه الأستاذ محمد بهجة البيطار، دمشق، 1957م، و "زينة الفضلاء في الفرق بين الضاد والطاء"، حققه الدكتور رمضان عبد التواب، وصدر عن دار الأمانة ومؤسسة الرسالة، 1391هـ - 1971م، و "نزهة الألباء في طبقات الأدباء"، وقام بتحقيقه الدكتور إبراهيم السامرائي، وصدرت الطبعة الثالثة منه عن مكتبة المنار - الزرقاء - الأردن سنة 1405هـ - 1985م.

ولا أريد أن أُطيل في ترجمة أبي البركات، وسرد مؤلفاته، لأنّ هذا البحث يعول على بيان منهجه في كتابه "منثور الفوائد"، ولأنّ ترجمته قريبة التناول يجدها الساعي في كتب التراجم القديمة من مثل "إنباه الرّواة على أنباء النّحاة"، (انظر القفطي، 2، 169/1952-171) و "بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنّحاة" (انظر السيوطي، 1965، 86/2-88) فضلاً عما ساقه المحققون في صدور الكتب التي قاموا بتحقيقها لأبي البركات، ويضاف إلى ذلك أنّ الدكتور فاضل صالح السامرائي قد أفرد كتاباً عن أبي البركات، بسط فيه القول في أخباره وآثاره، وقد أشرنا إليه من قبل.

## منهج أبي البركات في كتابه "منثور الفوائد"

## صفة الكتاب إجمالاً:

كتاب "منثور الفوائد" كتاب صغير الجرم يقع في مائة وخمس صفحات بما في ذلك مقدّمة المحقق وثبت المصادر والمراجع. والكتاب كما يدل عليه عنوانه فوائد منثورة من غير تحديد لهوية هذه الفوائد، هل هي فوائد لغوية فقط أم فوائد نحوية فقط أم فوائد صرفية فقط... هي فوائد وكفى. وجاءت هذه الفوائد على شكل مسائل، وعدد هذه المسائل مائة وأربع وتسعون مسألة، كثير منها في النحو، (مائة وسبع وسبعون مسألة)، وأقلّ من ذلك في الصرف، (أحدى عشرة مسألة)، واللغة (ثمانية مسائل)، والصوت (ثلاث مسائل)، وعدد قليل من المسائل المتعلقة بلوازم الكتابة، (ست مسائل)، وما يحتاجه الكاتب، وما قيل في بري القلم، والمداد، وفضيلة الخط...، ومسألة تخص البلاغة، ويقع بعد المسألة الرابعة والتسعين بعد المائة، وقبل ما ذكر في بري القلم، مسائل متفرقة في أقلّ من صفحتين، وهي مسائل لغوية في بعض الكلمات المثلثة، وفي بعض ما قيل في فعل وأفعال، وما قيل في أسماء الأيام في الجاهلية.

وعقد المؤلف المسألة الثالثة والتسعين بعد المائة لمسألة منطقية في خلق الزّمان، وواضح من هذا كلّ أنّ المسائل جميعاً غير متجانسة، وإذا جاز أن نجد وجهاً بل وجوهاً من التّجانس بين قطاعات العربية المعروفة، والنحو والصرف، والصوت والدلالة، فإنّ ثمة بعداً ظاهراً بين هذه القطاعات من جهة، وبين خلق الزّمان وبري القلم، وفضيلة الخط، ولوازم الكتابة، وما يحتاجه الكاتب. يضاف إلى ذلك أن مسائل الكتاب متباينة طولاً وقصراً، فمنها ما يقع في سطر واحد كالمسألة الرابعة المعقودة لحدّ الاسم، والمسألة الخامسة المعقودة لحدّ الفعل، والمسألة السادسة المعقودة لحدّ الحرف، والمسألة السابعة المعقودة لحدّ المعتل، والمسألة الثامنة المعقودة لحدّ المنقوص، والمسألة التاسعة المعقودة لحدّ المقصور، والمسألة العاشرة المعقودة لحدّ الممدود، والمسألة الحادية عشرة المعقودة لحدّ المبتدأ، والمسألة الثالثة عشرة المعقودة لحدّ الفاعل، والمسألة الرابعة عشرة المعقودة لأفعال العبارة، وغيرها.

وبعضها لا يتخطى الأسطر الخمسة من مثل: المسألة الأولى المعقودة لحدّ النحو، والمسألة الثانية المعقودة لحدّ الكلام، والمسألة الثالثة المعقودة لحدّ الكلم، والمسألة الخامسة عشرة المعقودة لحدّ ليس، والمسألة السادسة عشرة المعقودة لحدّ ليس أيضاً، والمسألة الثالثة والعشرين المعقودة لحدّ نعم، وبئس، والمسألة الرابعة والعشرين المعقودة لحدّ "ها" وغيرها.

وبعض المسائل طويل نسبياً كالمسألة السابعة عشرة المعقودة لحدّ "ما" وضروبها، والمسألة التاسعة عشرة المعقودة لحدّ "كان" وضروبها، والمسألة الثامنة والخمسين المعقودة للاستثناء، والمسألة السادسة بعد المائة المعقودة لحدّ "لا جرم" وما سقناه جار مجرى التمثيل لا الحصر.

## طوابع المنهج.

منهج أبي البركات في كتابه "منثور الفوائد"، وفي المسائل التي ساقها غير مطرد، ويختلف من مسألة إلى أخرى، وحسبي أن أسوق جملة من الطوابع المنهجية التي طبعت هذا الكتاب.

### 1- تشفيق المسألة الواحدة إلى مسائل:

يشفق أبو البركات الأنباري المسألة الواحدة إلى مسائل، وكان بمقدوره أن يسوق هذه المسائل المشتقة في مسألة واحدة. فالمسألة السادسة والأربعون المعقودة لـ "لات"، والمسألة الحادية عشرة بعد المائة المعقودة لـ "لات" أيضاً، حقهما أن يكونا في مسألة واحدة. والمسألة الثامنة والأربعون المعقودة لـ "رب" والمسألة الرابعة والعشرون بعد المائة المعقودة لـ "رب" حقهما، أن يكونا في مسألة واحدة. والمسائل الخامسة عشرة، والسادسة عشرة، والثلاثون المعقودة لـ "ليس" حقها أن تكون جميعاً في مسألة واحدة. والمسألة الثالثة والعشرون، والمسألة الرابعة عشرة بعد المائة المعقودتان لـ "تعم وبئس" حقهما أن تكونا في مسألة واحدة، والمسائلتان السادسة والعشرون، والثانية والخمسون المعقودتان لـ مذ ومنذ، حقهما أن تكونا في مسألة واحدة. والمسائلتان الثامنة عشرة والتاسعة والستون المعقودتان لـ مَنْ وضروبيها، حقهما أن تكونا في مسألة واحدة، والمسألة الخامسة والمسألة الثالثة والتسعون بعد المائة حقهما أن تكونا في مسألة واحدة، والمعيار في التّصنيف ضم كل مسألتين أو أكثر يجمعهما حد واحد، أو تعريف واحد، أو اطار واحد في مسألة واحدة.

### 2- عزو الآراء إلى أصحابها:

عزو الآراء العلمية إلى أصحابها العلماء عند أبي البركات في هذا الكتاب، فهو في بعض المواضع ينسب الآراء إلى أصحابها بوضوح كقوله: "قال سيوييه: التقدير في قولهم: أما زيد فمنطلق: مهما يكن من شيء فزيد منطلق". (الأنباري، 1403-1983، ص30) وفي موضع ثانٍ يقول: "وحكى أنّ الكسائي سأل أبا يوسف يوماً فقال له: ما تقول في رجلٍ قال: له عليّ مائة درهم إلا عشرة إلا اثنين؟ فقال: يلزمه ثمان وثمانون. (كذا وقع في الأنباري، 1403-1983، ص41، ولعلّ الصواب: ثمانية وثمانون، لأنّ المعدود درهم، وهو مذكر. )

فقال له الكسائي: يلزمه اثنان وتسعون، واستدلّ عليه بقوله تعالى: "إنّا أرسلنا إلى قوم مجرمين إلا آل لوط إلا آل لوط إنّنا لمنجوهم أجمعين إلا امرأته". (الأنباري، 1403-1983، ص41)

وفي موضعٍ ثالث، في المسألة الثالثة والسبعين، المعقودة لـ "قل هو الله أحد" قال: هو ضمير الشأن. وقال الفراء: هو ضمير اسم الله تعالى، وإنما جاز ذلك، وإن لم يتقدمه ذكر لما في النفوس من ذكره جلّ اسمه. (الأنباري، 1403-1983، ص45) وقال في موضعٍ رابع: "مذ ومنذ، لا يجوز إضافتهما إلى المضمر إذا كانا اسمين. وقال أبو العباس المبرد" لا أرى ذلك إلا جائزاً". (الأنباري، 1403-1983، ص39)

وقال في موضعٍ خامس: "كان وأخواتها أفعال غير حقيقية. وذهب الزجاج وأبو العباس المبرد إلى أنّها حروف تتصرف تصرف الأفعال، لأنها لا تدل على الحدث الذي هو المصدر". (الأنباري، 1403-1983، ص55)

وقال في موضعٍ سادسٍ: "لن حرف غير مركب عند سيوييه. وذهب الخليل إلى أنّها مركبة من لا وأن". (الأنباري، 1403-1983، ص43)

وفي موضعٍ سابعٍ يقول في قام أو قعد: "وذهب الفراء إلى أنّه يرفع بالفعلين، وذهب الكسائي إلى أنّه إذا عمل الثاني في الفعل، أجرى الفعل الأول من الفاعل. وهذا فاسد". (الأنباري، 1403-1983، ص59)

وفي موضعٍ ثامنٍ يقول: "وحكى أبو بكر مبرمان: "الضاد الضعيفة المبدلة من التاء، وحكى أنّ منهم من يقول: أترد، أضرّد". وثمة مواضع أخرى من الآراء منسوبة إلى الكسائي والفراء. (الأنباري، 1403-1983، ص39)

وثمة ضربٌ ثانٍ من العزو المبهم الذي لا يحدد فيه أبو البركات عالماً بعينه، أو صاحب رأي بعينه، من مثل قوله في سياق حديثه عن الكاف "ورغم بعض التّحويين أنّها اسم في معنى مثل، لأنّ الأسماء عرفت بمعانيها". (الأنباري، 1403-1983، ص39)

وكقوله: "وذهب قوم إلى أنّ جرم بمعنى كسب" (الأنباري، 1403-1983، ص54) وصاحب هذا الرأي هو الفراء، كما نصّ على ذلك الزجاجي في كتابه "حروف المعاني"، (الزجاجي، 1986، ص72) ونصّ على ذلك الفراء نفسه في كتابه "معاني القرآن"... (الفراء، ص8/2-9) ومن هذا الضرب قوله: "وذهب الكوفيون إلى أنّ لا جرم اسم منصوب بلا على التبرئة، وهي بمنزلة لا بدّ أنّك ذاهب، فكثرت استعمالها حتى صارت بمنزلة (حقاً) وكذلك فسرها المفسرون بمعنى الحق، وحقاً بمنزلة القسم، بدليل قولهم: لا جرّم لأفعلن كذا". (الأنباري، 1403-1983، ص54) وصاحب هذا الرأي هو الفراء. (انظر الفراء، ص8/2-9، والزجاجي، 1986، ص

72، والضمامن حاشية (1) الأنباري، 1403-1983، ص 54)

ونسب أبو البركات في موضع آخر كلاماً إلى بعض الكوفيين من غير تحديد. قال: "وزعم بعض الكوفيين أن (جَرَم) في الأصل فعل ماضٍ عدل به عن طريق الفعل وسلب النَّصْرَف، وصيِّرَ قسماً مع (لا) وتركت الميم على فتحها التي يجب لها في المضي كما عدلوا بحاشا". (الأنباري 1403-1983، ص 54)

ويكثر عند أبي البركات النسبة إلى غير معين من مثل قوله: "وزعم بعض النحويين من الكوفيين أن "لات" حرف خفض، وأن قولك "أوان" مخفوض به". (الأنباري 1403-1983، ص 37)، وبعض النحويين، هو الفراء. (الفراء، ص 398/2، والضمامن، حاشية (3) الأنباري، 1403-1983، ص 37)

وفي سياق حديثه عن الكلم قال: "الكلم: اسم جنس واحدته" كلمة، وزعم قوم أنه جَمْعُ كَلِمَةٍ، والذي اصطلح عليه النحويون هو الأول" (الأنباري، 1403-1983، ص 23) فقوله: "وزعم قوم" نسبة من غير تعيين، أي نسبة مبهمة، ومثل هذا قوله: "وأجاز بعض الكوفيين" (الأنباري، 1403-1983، ص 46) وقوله: "ما ذكره بعض النحويين" (الأنباري، 1403-1983، ص 80)، وقوله: "قال بعض أهل الأدب" من غير تحديد، (الأنباري، 1403-1983، ص 88) وقوله: "وذهب بعض النحويين"، أراد الكوفيين والمبرد والزجاج. (الأنصاري، ص 270، والضمامن، الأنباي، 1403-1983، حاشية (2)، ص 53)

وقال: "وزعم بعض الكوفيين أن (لن) و (لا) و (لم) أصلها واحد، وأنَّ النون من (لن) والميم من (لم) من ألف (لا) ليس بشيء" (الأنباري، 1403-1983، ص 43)، والمراد ببعض الكوفيين الفراء، كما نصَّ ابن هشام في "معني اللبيب". (الأنصاري، ص 284، وانظر الضامن، الأنباري، 1403-1983، حاشية (5) ص 43)

ويتكئ الأنباري على الرمانى ويسوق كلامه مع بعض النَّصْرَف من غير عزو ولا إشارة، كما في حديثه عن "ها" واستعمالها على ثلاثة أوجه. (انظر الأنباري، 1403-1983، ص 31، ووازن بما وقع في الرمانى، ص 92)

كذلك أحلَّ أبو البركات بمقتضيات التوثيق والأمانة العلمية حين انتحل آراء وأفكاراً ليست له من مثل ما أورده في حدِّ علم النحو في المسألة الأولى، قال: "وحدَّه علم بالمقاييس المستنبطة من كلام العرب". (الأنباري، 1403-1983، ص 23) وهذا الحدُّ لأبي بكر بن السراج كما وقع في كتابه "الأصول في النحو". (ابن السراج، 1985، 35/1)

ونصَّ على ذلك السيوطي في كتابه "الاقتراح" فقال: "وقال ابن السراج في "الأصول": النحو علمٌ استخرجه المتقدمون من استقراء كلام العرب". (ابن السراج، 1985، 35/1)

ومن هذا الضرب أي من استلاب جهد الآخرين قوله في سياق حديثه عن بلى في قوله تعالى: "ألست بريكم" ("الأعراف، 172) إنما قال: (بلى) ولم يقل (نعم)، لأنهم لو قالوا نعم لكفروا لأنه يصير التقدير فيه: نعم لست ربنا بخلاف بلى". (الأنباري، 1403-1983، ص 63)

وهذا القول لابن عباس وغيره، كما نصَّ على ذلك ابن هشام في كتابه "معني اللبيب". وقال: "ولذلك قال ابن عباس وغيره: لو قالوا: نعم لكفروا". (الأنصاري، ص 113)

ومن هذا الضرب من النقول التي انتحلها أبو البركات ولم يعزها لأصحابها قوله في المسألة الحادية والتسعين بعد المائة "حروف العربية تسعة وعشرون، وتبلغ خمسة وثلاثين بحروف مستحسنة وهي: النون الخفيفة، وهمزة بين بين، والألف المماله، وألف التّفخيم، وهي التي تجيء نحو الواو نحو الصلوات، والزكوات، والشين كالجيم والصاد كالزاي. وتبلغ نيفاً وأربعين بحروف غير مستحسنة وهي القاف التي بين الكاف والقاف، والكاف التي بين الجيم والكاف، والجيم التي كالكاف، والجيم التي كالشين، والصاد التي كالسين، والطاء التي كالتاء، والطاء التي كالتاء، والباء التي كالفاء". (الأنصاري، 79)

هذا النصُّ كلُّه ساقه أبو البركات الأنباري من كتاب سيبويه من غير عزو أو إشارة بتصرف طفيف جداً لا يكاد يذكر، (انظر، سيبويه، 1387-1967م، ص 488/2) وقد التفت إلى ذلك محقق كتاب منشور الفوائد. (انظر الضامن، الأنباري، حاشية (1)، ص 79)

ومن الإخلال بأمانة النقل ما ساقه من حديث عن بري القلم، وما يحتاجه الكاتب، وما جاء في فضيلة الخط، وما جاء في المداد، وختم الكتاب. فهذا كلُّه لا يتجاوز أربع صفحات مسلوخ بشيء من النَّصْرَف من عدّة كتب منها "أدب الكتاب" لأبي بكر محمد بن يحيى الصولي المتوفى سنة 336هـ، وكتاب "الكتاب" لأبي محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه، وكتاب "الوزراء والكتاب" لأبي عبد الله محمد بن عبدوس الجهشياري وغيرها.

وقد نصَّ محقق الكتاب الدكتور حاتم الضامن على ذلك بقوله: "أمّا فيما يخص ما ذكره في علم الكتابة فقد اتضح لنا أنّ أكثر

ما جاء به أبو البركات موجود في رسالة في علم الكتابة، لأبي حيان التوحيدي أولاً ثم في أدب الكتاب للصولي ثانياً، وفي الرسالة العذراء لابن المدبر ثالثاً، إلّا أننا لاحظنا أنّ أبا البركات قد تصرف في هذه النقول فقدّم وأخر، وجمع بين الأقوال من غير عزو كلّ قولٍ إلى صاحبه". (الضامن، الأنباري، 1403-1983، المقدمة، ص 19)

وأظنُّ ظناً أنّ هذه الصفحات الأربع التي ساقها أبو البركات مقحمة في الكتاب إقحاماً للأسباب الآتية:

#### السبب الأول:

ذكرت بعد انتهاء مسائل الكتاب وبعد قول المؤلف "تم الكتاب، والله أعلم بالصواب". (الأنباري، 1403-1983، ص 88)

#### السبب الثاني:

أن هذه الصفحات فقيرة من جهة علمية إذا قيست بكتاب "أدب الكتاب" للصولي، أو كتاب "الكتاب" لابن درستويه، فقد ضمّ هذان الكتابان مادة علمية غزيرة فيما يتعلق بالكاتب وأدبه، والخط، والقلم، وأسماء الأيام والشهور وقضايا كثيرة ليس هذا المقام بمقام ذكرها.

#### السبب الثالث:

قضايا الخط ويري القلم، وما يحتاجه الكاتب بعيدة عن جوهر الكتاب، لأن جوهر الكتاب قائم على سرد مسائل نحوية وصرفية وصوتية، ولغوية، وسأسوق بعض الأمثلة الدالة على الإخلال بالتوثيق العلمي عنده. قال أبو البركات: "يا عبيد الله، ألقه دواتك، وأطل سن قلمك، وفرّج بين سطورك، وقرمط بين حروفك". (الأنباري، 1403-1983، ص 86)

هذا النصّ ساقه الجهشيارى في "الوزراء والكتاب". (انظر الجهشيارى، 1938، ص 23). وقال أبو البركات في موضع آخر: "ليكن قلمك صلباً، وليكن بين الدقة والغلط، ولا تبره عند عُقدة فإنّ فيه تعقيد الأمور، ولا تكتب بقلم ملتوّ، ولا ذي شق غير مستوّ". (الأنباري، 1403-1983، ص 85)

فهذا الذي ساقه أبو البركات بتصرف، ساقه الصولي في كتابه "أدب الكتاب" (انظر الصولي، 1341هـ، ص 54) وما قيل في الخط ومسائله، يقال في السطور الخمسة التي ساقها أبو البركات الأنباري عن البلاغة، (الأنباري، 1403-1983، ص 88) فهذه السطور منسوبة لبعض أهل الأدب، وقعت بعد قول المؤلف "تم الكتاب والله أعلم بالصواب" والأمر الثاني: أنّها - أي السطور الخمسة - فقيرة جداً إذا ما قيست بما ساقه الجاحظ من علم غزير، وأقوال متعددة في مفهوم البلاغة في كتابه "البيان والتبيين". (الجاحظ، 1968، ج1، ص 54 وما بعدها) وما جاء به المبرد في كتابه "البلاغة"... (المبرد، ص 80 وما بعدها)

يضاف إلى ذلك أن هذه السطور بعيدة إلى حدّ ما عن جوهر الكتاب القائم على مسائل نحوية وصرفية، وصوتية، ولغوية، لذلك أميل إلى أن هذه السطور مقحمة في الكتاب، ولم يشر المؤلف في مقدمته القصيرة إلى أنّ كتابه يضمّ شيئاً من ذلك، فضلاً عن أن هذا الكتاب وقع عليه المحقق في مجموعة خطية تضم تسعة كتب.

ويميل الدكتور حاتم الضامن إلى أنّ ما عقده الأنباري من حديث عن معاني المعجم، وهو حديث قصير لا يتعدى الأسطر من مثل: "الألف الواحد من كل شيء، والباء: الكثير الجماع، والتاء: المرأة السليطة..." (انظر الضامن، الأنباري، 1403-1983، ص 18-19) قلت يميل المحقق إلى أنّ ما جاء به الأنباري مطابق لكثير مما جاء في كتاب الحروف المنسوب خطأ. (انظر السابق، 48)

والسؤال الذي يلجّ عليّ هو: ما دام المحقق الدكتور الضامن يعرف أنّ أبا البركات في هذا الكتاب قد ساق مسائل كثيرة من كتابيه "الإنصاف" و"أسرار العربية" وما دام يغفل ذكر المصادر التي يقتبس منها، فما الذي حداً بالمحقق إلى بعث هذا الكتاب من تحت الثرى؟! بل ما الذي حداً بالمحقق إلى القول: "هذا الكتاب الذي نقوم بنشره لأول مرّة، أثر نادر من آثار أبي البركات الأنباري" (الأنباري، 1403-1983، ص 3) وما الذي حمل المحقق إلى أن يغلو في خطابه ويقول: "وما من شك في أنّ عشاق التراث العربيّ وأنصاره سيفرحون بهذا الكتاب، أما أعداء هذا التراث والحاقدون، فما أظنهم إلّا مغتمين وبائسين". (الضامن، الأنباري، 1403-1983، المقدمة)

لسنا والحمد لله من أعداء هذا التراث، بل إننا ممن يؤمنون إيماناً قوياً بأنّ هذا التراث يضمّ كنوزاً، ودرراً، وروائع ساهمت إسهاماً فعالاً في رقي الإنسانية وتقدمها، ونؤمن كذلك بأنّ هذا التراث يجب أن يبعث ليتهدي بأنواره أبنائه، غير أنّ هناك شرطاً أساسياً في بعث التراث ونشره، هو أن يكون الكتاب أو الرسالة أو المخطوط يضمّ قيمة علمية. أما إذا كان الكتاب وبإقرار من المحقق تكرار لمسائل سبقت في كتابي الأنباري "الإنصاف" و"أسرار العربية" وسلخاً لجهود الآخرين، واستلاباً لها فلا حاجة إلى بعث هذا الضرب من التراث. والبحث العلميّ يقضي بوضع المسائل في حاق موضعها بلا فضول ولا نقصان، مبرأة من ذرائع النشر ومسوغاته. وأبعد من كلام الدكتور الضامن ما ذكره باحث آخر هو الدكتور باسم البابلي الذي ذهب إلى أنّ هذا الكتاب من كتب أبي

البركات العظيمة، (البابلي، ص 59) أين هذا من لغة العلم القائمة على الروية والأناة، والحيدة والدقة؟

#### الاستدلال الافتراضي الذهني:

من الطوابع المنهجية الظاهرة في هذا الكتاب التّعبير على الافتراض في معالجة المسائل، وتعليل الظواهر اللغوية تعليلاً افتراضياً ذهنياً من مثل قوله: "إنّما بني الفعل المضارع إذا اتصلت به نون التّوكيد، لأنّها أكدت فيه الفعلية، فردته إلى أصله، وهو البناء، وإن شئت أن تقول: "إنّما بني تنبيهاً على أنّ الأصل في الأفعال البناء". (الأنباري، 1403-1983، ص 71) والذي يتسق مع التفسير اللغوي الخالص أن يقال بني الفعل المضارع لاتصاله بنون التّوكيد، وليس ثمة ما يدعو إلى تعليل بناء المضارع عند اتصال نون التّوكيد به.

والقول بأنّ البناء عند اتصال نون التّوكيد بالفعل المضارع تنبيهه إلى أنّ الأصل في الأفعال البناء، مردود في نظري. فضلاً عن أن القول بأنّ الأصل في الأفعال البناء، والأصل في الأسماء الإعراب هو مذهب البصريين، أما الكوفيون فذهبوا إلى أنّ الإعراب أصل في الأسماء والأفعال. (انظر ابن عقيل ص 37/1) ونقل ضياء الدين بن العلي أنّ بعض النحويين ذهب إلى أنّ الإعراب أصل في الأفعال، فرع في الأسماء". (ابن عقيل، 37/1)

ويمضي أبو البركات في التعليل الذهني الافتراضي فيقول في مسألة أخرى وهي المسألة الرابعة والستون: "أعطي الفاعل الرفع لأنّه أول، والرفع أول، وأعطي المفعول النصب لأنّه آخر، وأعطي المضاف إليه الجر لأنّه أوسط". (الأنباري، 1403-1983، ص 42) هذا التّقسيم الذهني الافتراضي أكان وارداً في ذهن العربيّ الأوّل صانع اللغة؟ وهل كانت العربية التي جرت سليقة وطبعاً على لسان العربيّ، تجري بهذه الصورة الهندسية؟!

والذي أراه أنّ الفاعل مرفوع وكفى، وأنّ المفعول به منصوب وكفى، وأنّ المضاف إليه مجرور وكفى.

ويقول أبو البركات في المسألة الرابعة عشرة بعد المائة "تعمّ الرجل زيد، فعل لا يتصرف لأنّه نقل إلى التّناء والمدح من قولك: نعم الرجل: إذا أصاب نعمة إلى التّناء والمدح، فلما نُقل إلى التّناء والمدح شابه الحرف". (الأنباري، 1403-1983، ص 57) إذن علّة عدم تصرف "تعم" نقله إلى التّناء والمدح. وماذا يقول أبو البركات في "بئس" فهو فعل يفيد الدّم، فالعلّة اختلفت، ولما كانت العلّة تدور مع المعلول وجوداً وعدمًا، كما يقول الأصوليون، انتفى الحكم الذي ارتأه أبو البركات لانتفاء العلّة. فهل التّناء والمدح علّة لشبه "تعم" بالحرف، حتى يكون الفعل غير متصرف.

والشواهد على التعليل الافتراضي في الكتاب كثيرة، ولا أرى داعياً للاستزادة وما سقته دال على المراد، غير أنني قبل أن أفارق الحديث عن الاستدلال الافتراضي أجد عليّ واجباً أن أسوق من هذا الكتاب مسألة في صميم المنطق كان حرياً بأبي البركات ألاّ يقمها في كتابه هذا.

يقول في المسألة الثالثة والتّسعين بعد المائة: "إذا قلنا في حدّ الفعل: كلّ لفظة دلّت على معنى تحتها مقترن بزمان محصل، فما تقول في خلق الله تعالى الزّمان؟ هل خلقه في زمانٍ أو في غير زمانٍ فإن خلقه في غير زمان فقد بطل الحدّ، وإن خلقه في زمان فيؤدّي إلى قدم الزّمان.

والجواب عن هذا من وجهين:

أحدهما ما ذكره بعض النحويين، وذلك أنّه قال: إنّ العبادات حيث احتيج إليها إنّما احتيج إليها بعد وجود الزّمان، فلا ينطلق إلّا ما بعد وجود الزّمان لا ما قبله.

والوجه الثاني: أنّه صالح أنّ يدل على الزّمان من جهة اللفظ إلّا أنّه قام الدليل على أنّه لا يجوز أن يخلق الزّمان في زمان، فكان عدم دلالاته على خلق الزّمان في زمان من جهة الفعل لدليل عقلي، لا لعدم صلاحيته لأنّه يدل على الزّمان من جهة اللفظ. (الأنباري، 1403-1983، ص 80) وهذا الكلام كلّه كلام قائم على افتراضات وهمية، وتكهنات ظنية، وبحث في مسائل الغيب التي لا يمكن الوصول إلى رأي قاطع فيها، أي أنّ الله وحده العالم بالغيب ومكنونه. ثمّ أين هذا من البحث التّحوي القائم على وصف الظاهرة اللغوية وتحليلها وفق المشاهد المحسوس

#### 4- المعلوم بالضرورة:

من الطوابع المنهجية الظاهرة في هذا الكتاب أنّ أبا البركات ساق طائفة من المسائل معلومة بالضرورة لا تستحق أن يفرد لكلّ واحدة منها مسألة قائمة برأسها من مثل قوله: "حدّ المنقوص كل اسم وقعت في آخره ياء خفيفة قبلها كسرة" (الأنباري، 1403-1983، ص 24) وقوله: "حدّ المعتل: ما كان في آخره أحد حروف العلّة". (الأنباري، 1403-1983، ص 24) وهذا الحدّ صالح من

جهة النحو لا من جهة الصرف، لأنّ المعتلّ صرفاً: ما وقع حرف من حروف العلة فيه، سواءً أكان في أول الكلمة أم في وسطها أم في آخرها.

وكقوله: "حدّ المقصور: كلّ اسم وقعت في آخره ألف مفردة" (الأنباري، 1403-1983، ص 24) وقوله: "حدّ الفعل: ما أسند إلى شيء ولم يسند إليه شيء". (الأنباري، 1403-1983، ص 24) وقوله: "المبتدأ كلّ اسم عريّ عن العوامل اللفظية لفظاً أو تقديراً" (الأنباري، 1403-1983، ص 25)

وفي بعض ما أورده الأنباري من حدود، بعض الخلل والافتقار إلى الدقة من مثل قوله: "الفاعل: كلّ اسم ذكرته بعد فعل، وأسندت ذلك الفعل إليه". (الأنباري 1403-1983، ص 25)، فهذا الحدّ يجري على نائب الفاعل. انظر إلى: كُسِرَ الرَّجَاجُ، فَإِنَّ الرَّجَاجَ اسم ذكر بعد فعل، ولكنه ليس بفاعل.

ومثل هذه المسائل المعلومة بالضرورة كثير في الكتاب لا أراها جديرة بصفة مسألة، بل هي حدود لأنّ المسألة يفترض أن تنثير قضية أو تصور موقفاً أو تشرح معضلة، ولكن ما ذكره المؤلف أقرب ما يكون إلى الحدود والتعريفات، كما نجد في كتاب "التعريفات" للسيد الشريف الجرجاني، ولكنّ المؤلف سمّى كتابه مسائل، لا تعريفات، وهذا إنّ دلّ على شيء فإنّما يدلّ على الاضطراب المنهجي الواقع في هذا الكتاب.

##### 5- أبو البركات واللغات:

نهج أبي البركات غير مطرد في التعامل مع اللغات المختلفة للشيء الواحد، فتارةً يذكر عدّة لغات للكلمة الواحدة، وتارةً يضربُ عن هذا. ومن الأمثلة على ذلك قوله في المسألة السادسة بعد المائة: "وفي (لا جرم) لغات: لا جَرَم، ولا جُرْم- بضمّ الجيم، ولا جَرَ بحذف الميم، ولا ذا جَرَم، ولا ذا جَرَ، ولا أن ذا جَرَم، ولا عن ذا جَرَم. ومعاني هذه اللغات كلها واحد". (الأنباري، 1403-1983، ص 54) ويقول في المسألة السابعة والعشرين: (لذن) فيه ثمان لغات: لَدُن، وَلَدْن، وَلَدْ، وَلُدْ، وَلُدُنْ، وَلُدْن، وَلُدْ. (الأنباري، 1403-1983، ص 31) وتارةً ثانية لا يشير إلى اللغات في الكلمة التي أشار إلى اللغات فيها غير واحد من النحاة مثل "هيهات"، قال في المسألة التاسعة والثلاثين (هيهات، اسم من أسماء الأفعال بمعنى بعد، وترفع الظاهر، ولا يرفع بها مضمّر". (الأنباري، 1403-1983، ص 35) وذكر رضي الدين الاسترلابادي في "شرح الكافية" عدّة لغات في هيهات، فقال: "ومن أسماء الأفعال التي بمعنى الخبر هيهات، وفي ثنائها الحركات الثلاث. وقد تبدل هاؤها الأولى همزة مع تثنيث الناء أيضاً، وقد تتون في هذه اللغات الست، وقد تُسكّن الناء في الوصل أيضاً لاجرائه فيه مُجرّاه في الوقف، وقد يحذف الناء نحو: هيهات، وأيهما، وقد نلحق هذه... كاف الخطاب نحو: أيهاك، وقد تُتّون أيضاً نحو: أيها، وقد يقال: أيهان بهمزة ونون مفتوحتين... الخ". (الاسترلابادي، ص 73/2) وقال الرّمخشري في "المفصل" "هيهات بفتح الناء لغة أهل الحجاز، ويكسرهما لغة أسد وتميم. ومن العرب من يضمها، وقرئ بهنّ جميعاً وقد تتون على اللغات الثلاث... ومنهم من يحذفها، ومنهم من يسكنها، ومنهم من يجعلها نوناً، وقد تبدل هاؤها همزة. ومنهم من يقول: أيهاك، وأيهان، وأيهما... وقام بشرح هذا كله ابن يعيش، (ابن يعيش، ص 65/4 وما بعدها) وساق ابن جني في "الخصائص" هذه اللغات وقال بعد ذكرها "حكاها لنا أبو علي عن أحمد بن يحيى". (ابن جني، 1956، ص 42/3)

##### 6- اختلاف الرواية في الشواهد وموقف أبي البركات من ذلك:

اختلاف الرواية في شواهد العربية أمرٌ معروف، لكنّ أبا البركات لم يتخذ من هذه المسألة موقفاً منهجياً واحداً. فهو تارةً يشير إلى اختلاف الرواية من مثل قوله في قول الشاعر:

كذلك أدبت حتى صار من خلقي  
أني وجدت ملاك الشيمة الأدب

"على رواية من رواه بالرفع. فالتقدير فيه: أني وجدته، أي وجدت الأمر والشأن. وملاك الشيمة: مبتدأ، والأدب خبره". (الأنباري، 1403-1983، ص 55-56)

وكقوله في الشاهد الشعري:

فينبت حوداناً ووعواً منوراً  
سأنتبعه من خير ما قال قائل

"فينبت: يُروى بالنصب والرفع" (الأنباري، 1403-1983، ص 63) وقال في الشاهد الشعري:

وما أنا للشيء الذي ليس ناعلي  
ويغضب منه صاحبي بقوول

"يغضب: يجوز فيه النصب والرفع". (الأنباري، 1403-1983، ص 67)

وتارةً يثبت رواية للشاهد واحدة من مثل ما جاء في المسألة العاشرة بعد المائة.

أعرف منها الوجه والعينانا (الأنباري، وقع العينان) ومنخرين أشبها ظبيانانا

أراد العينين، فجعل مكان الياء ألفاً، وفتح النون، وأراد منخرين ظبيين، تثنية ظبي لا اسم رجل". (الأنباري، 1403-1983، ص 110) ورواية "منخرين" أثبتها ابن يعيش في "شرح المفصل" وقال في "ظبيان" يحتمل أن يكون اسم رجل، أو أن يكون تثنية رجل". (ابن يعيش، 129/3، 67/4) ووقعت هذه الرواية في ديوان روبة. (روبة، ص 187) وأما أبو زيد الأنصاري فروی الشاهد "ومَنُخِرَان". وقال: ظبيان: اسم رجل، أراد مَنُخِرِي ظبيان". (الأنصاري، 1967، ص 15) ورواه "المالقي" في "رصف المباني" و "مَنُخِرَان". (المالقي، 1975، ص 24) وذهب ابن هشام إلى أن البيت مصنوع أو بعبارة أدق قيل أنه مصنوع. (الأنصاري، 1966، م، 49/1)

وقال الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد: "اعلم أن أكثر النحاة يروون في بيت الشاهد الذي نحن بصدده: "ومنخرين أشبها ظبياناً" بالياء على أنه منصوب بالياء نيابة عن الفتحة كلغة جمهرة العرب. ونحن نستبعد كل الاستبعاد أن يقول الشاعر في أول البيت "والعينانا" بالألف في موضع النصب، ثم يقول في نفس البيت "ومَنُخِرِين" بالياء. وقد نص العلماء على أنه يكاد يكون من المحال أن يأتي العربي في بيت واحد بلغتين من لغات العرب في كلمة واحدة، أو فيما يشبهها. فإن العربي القح لا يتكلم بغير لغة قبيلته، وإنما يفعل ذلك الذين يتعلمون العربية وليست لغتهم". (عبد الحميد، الأنصاري، 1966، حاشية 1 ص 48)

ويقول الشيخ في موضع آخر في "ظبيان" "زعم جماعة - منهم الهروي - أنه تثنية ظبي، وهو خطأ، ولا معنى له. والصواب أن ظبيان في هذا الموضع علم على رجل بعينه. قال أبو زيد: ظبيان: اسم رجل". (عبد الحميد، الأنصاري، 1966، حاشية 16، ج 1 ص 47)

واستبعد الشيخ محمد محي الدين أيضاً ما ذهب إليه ابن هشام من أن البيت مصنوع. فقال: "ونحن نستبعد أنه مصنوع، ونحيلك على رواية أبي زيد". (عبد الحميد، الأنصاري، 1966، ص 49)

وقال أبو البركات في موضع ثانٍ: يجوز العطف على الموضع بالنصب كقوله:

معاوي إنا بشرٌ فاسجح فلسنا بالجمال ولا الحديداً

فعطف الحديد على الجبال، والقصيدة منصوبة... وليس قول من قال: إن القصيدة مجرورة صحيحاً. (الأنباري، 1403-1983، ص 32) وقال الأنباري، 1961، ومن زعم أن الرواية "ولا الحديد" بالخفض فقد أخطأ، ص 333) والذي رآه أبو البركات وجه من وجهين، فصل أبو البركات في وجهه، وأجمل في الثاني ثم أنكره.

وهناك من العلماء من رأى أن القصيدة مجرورة. قال الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد: "وقد روى سيبويه البيتين اللذين رواهما المؤلف بالنصب - يعني الشاهد والذي يليه - وقال الأعمش: وقد ردّ على سيبويه رواية البيت بالنصب، لأن البيت من قصيدة مجرورة، وبعده ما يدل على ذلك.

وسيبويه غير متهم فيما نقله رواية عن العرب، ويجوز أن يكون البيت من قصيدة منصوبة غير هذه المعروفة. أو يكون الذي أنشده ردّه إلى لغته قبله منه سيبويه، فيكون الاحتجاج بلغة المنشد لا بقول الشاعر. ه. كلامه. ومنه يتبين أن الذي كان في نسخة كتاب سيبويه التي كانت بيد الأعمش بيت واحد، فالظاهر أن نقلة كتاب سيبويه أضافوا البيت الثاني ليظهر أن ثمة قصيدة بالنصب وأن البيت من هذه القصيدة". (الأنباري، 1961، حاشية 207 ص 332-333) وظاهر مما سقناه عدم اطراد المنهجية في الشواهد التي يقع فيها اختلاف في روايتها، وليس ثمة ما يدعو إلى الاستزادة من هذا الضرب.

#### 7- تعدد الوجوه الإعرابية:

وهذا طابع منهجي يضاف إلى ما قبله، غير مطرد أيضاً عند أبي البركات الأنباري، فهو في مواضع يذكر الوجوه الإعرابية المحتملة، وفي مواضع أخرى يحجم عن ذلك، ولا تدري علّة لهذا سوى اضطراب المنهج. يقول في المسألة الثالثة والعشرين بعد المائة "لهنك قائم فيه ثلاثة أقوال: أحدها: أن يكون أصله: لئنك قائم، فأبدلت من الهمزة هاء، كما قالوا في: إياك، هياك... والثاني: أن يكون أصله: والله إنك لقائم فحذفت الهمزة من إن والواو من والله، وإحدى اللامين، فبقيت لام، والهاء من (الله) والنون من إن وهو قول الفراء. والثالث: أن يكون أصله: الله إنك لمحسن، وهو قول المفضل بن سلمة. وزعم بعضهم أن هذا بعيد". (الأنباري، 1403-1983، ص 60-61) وقال في موضع ثانٍ في "شياناً" الواقعة في قوله تعالى: ويعبدون من دون الله ما لا يملك لهم رزقاً من السموات والأرض شيئاً". (النحل، 73) "شيئاً: منصوب على البدل عند البصريين، فلا يجوز أن يكون منصوباً برزق، لأنه اسم وليس بمصدر، لأن المصدر رزق بالفتح لا بالكسر، وقد أجازوه الكوفيون وأبو علي الفارسي". (الأنباري، 1403-1983، ص 61)

وقال في موضع ثالث في قول الفرزدق:

"كم عمّة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حَلَبْتِ عَلَيَّ عِشَارِي".



"يروى: عمّة بالزّرع والنّصب والجر، فالزّرع على الابتداء، وقد حلبت في موضع الخبر و (كم) ظرفية في موضع نصب بحلبت، كأنّه قال: كم مرّة أو وقتاً قد حلبت. والنّصب بأن يكون (كم) استفهاماً، وعمّة منصوبة على التّمييز، وتكون (كم) في موضع رفع بالابتداء. والجر أن تكون كم خبرية - بمنزلة- عدد يضاف إلى ما بعده فتكون عمّة مجرورة بالإضافة، وقيل بمن مقدرة، كأنّ التّقدير: كم من عمّة، وتكون (كم) في موضع رفع بالابتداء، وقد حلبت في موضع الخبر". (الأنباري، 1403-1983، ص 64) فهذه الأمثلة وغيرها كثير في الكتاب يراعي أبو البركات الوجوه الإعرابية المختلفة، والآراء الخلافية، والأقوال المتباينة، لكنّه في مواضع أخرى يقتصر على وجه واحد، وربما جزم بالوجه الضعيف أو المرجوح وترك الوجه الراجح. من ذلك قوله في قوله تعالى: "إنّ هذان لساحران"، (63 طه، وقراءة تشديد النون في "إنّ" هي قراءة نافع وابن عامر، وحمزة، والكسائي، وقراءة تخفيف النون، هي قراءة ابن كثير.) و "إنّ ههنا بمعنى نعم، كما روي أنّ رجلاً جاء إلى ابن الزبير يستحمله فلم يحمله، فقال: لعن الله ناقة حملتني إليك. فقال إنّ وراكبها، أي نَعَم وراكبها، وكما قال الشاعر:

ويقلن شيبٌ قد علا  
ك وقد كبرت فقلت إنّه

أي نعم". (الأنباري، 1403-1983، ص 44)

والذي اختاره أبو البركات رأي من آراء عديدة، منها أنّ الآية جرّت على لغة من يلزمون المثني الألف مطلقاً وهم بنو الحارث وبطون من ربيعة. (انظر ابن يعيش، 128/3-129، 67/4، والمالقي، 1975، ص 24، والاسترابادي، 172/2، والأنصاري، 1963، ص 46، وابن هشام، ص 38، والزجاجي، ص 56) وقال المالقي: "وحمله بعضهم على أن تكون (إنّ) بمعنى نعم، وحمله بعضهم على أن تكون "إنّ" شأنية محذوفة الاسم، ودخلت اللام في الخبر شاداً، وحمله بعضهم على إضمار مبتدأ بعد اللام، والجميع متكلف، والأحسن اللغة القليلة لأنها مسموعة معروفة" (المالقي، 1975، ص 24). فالذي جزم به أبو البركات وجه من وجوه متعددة، بل هو وجه متكلف عند المالقي.

ومن هذا الضرب قوله في (ربّ): "حرف معناه التّقليل". (الأنباري، 1403-1983، ص 60) لم يشر أبو البركات إلى معنى ثانٍ تقيده (ربّ) وهو التّكثير. قال ابن هشام: "بل ترد للتكثير كثيراً وللتقليل قليلاً" (الأنصاري، ص 134). وجزم أبو البركات في المسألة الثامنة والسّتين بعد المائة بأنّ "هات: أصله أت". (الأنباري، 1403-1983، ص 72) وأرى أنّها وجهان. قال الزجاجي: "هات، معناه: أعطني مكسورة التاء... قال الله تعالى: "قل هاتوا برهانكم". (الزجاجي، ص 72) وجزم أبو البركات بأنّ كان في قوله تعالى: "كيف تكلم من كان في المهد صبيّاً" (مريم 29) تامة بمعنى حدث ووقع. قال: "أي حدث ووقع. ولا يجوز أن تكون الناقصة لذهاب فضيلة عيسى، لأنّه لا أحد إلّا وقد كان في المهد صبيّاً، وليس العجب من تكلم من كان في المهد صبيّاً فيما مضى، وإنّما العجب من تكلم من حدّث في حالة الصبا" (الأنباري، 1403-1983، ص 28). وهذا صحيح لكنه نفسه ذكر وجوهاً ثلاثة محتملة في كان الواردة في الآية في كتاب آخر له، وهو "البيان في غريب إعراب القرآن". قال: "كان فيها ثلاثة أوجه: الأول: أن تكون بمعنى (حدث ووقع) فيكون (صبيّاً) منصوباً على الحال من الضمير في (كان)، والثاني: أن يكون بمعنى (صار) فيكون صبيّاً منصوباً لأنّه خبر (صار)، والثالث: أن تكون كان زائدة و (صبيّاً) منصوب على الحال، والعامل فيها على هذا الاستقرار". (الأنباري، 1969، ص 1970، 124/2-125)

#### 8- المذهب النّحوي:

مذهب أبي البركات النّحوي في كتابه بصري، يدلّ على ذلك ما تنبأه من آراء بصرية، وما رده من آراء كوفية ووصفها بالفساد، أو بأنّها لا شيء. وهذا الطابع المنهجي مطرد في كتابه مستقر. يقول أبو البركات: "الأصل في الأفعال البناء... والأصل في الأسماء هو الإعراب". (الأنباري، 1403-1983، ص 71) وهذا قول البصريين.

قال ابن عقيل: "ومذهب البصريين أنّ الإعراب أصل في الأسماء، فرع في الأفعال، فالأصل في الفعل البناء عندهم". (ابن عقيل، 37/1) وقال في موضع آخر: "اسم الفاعل إذا وُصف أو صغر لا يعمل شيئاً". (الأنباري، 1403-1983، ص 48) وهذا مذهب البصريين، وأجاز الكسائي إعمال اسم الفاعل مصغراً وموصوفاً. (انظر الأزهرى، 65/2) وقال الرّضي: "وجوّز بعضهم عمل المصغر والموصوف" (الاسترابادي، 203/2) أراد ببعضهم الكسائي، كما سبق عن الأزهرى في "شرح النّصريح".

ومن الشّواهد الدّالة على مذهب أبي البركات البصريّ، وصفه لرأي الكوفيين بلا شيء. قال: "وزعم بعض الكوفيين أن (لن) و (لا) و (لم) أصلها واحد، وأنّ النون من (لن) والميم من (لم) من ألف (لا) ليس بشيء". (الأنباري، 1403-1983، ص 43)

وفي موضع ثانٍ يصف قول الكسائي بالشاذ، قال: "ويحكى عن الكسائي أنه يجوز أن يقال: نِعْمَ زيدٌ، وهو قول شاذ لا يعرج عليه". (الأنباري 1403-1983، ص 57)

وفي موضع ثالث يصف رأي الكسائي بالفساد. قال: "إذا قلت: قام أو قعد زيد... ذهب الفراء إلى أنه يرفع بالفعلين معاً. وذهب الكسائي إلى أنه إذا عمل الثاني في الفعل أجرى الفعل الأول من الفاعل، وهذا فاسد". (الأنباري، 1403-1983، ص 59)

### 9- شواهد أبي البركات:

شواهد أبي البركات الأنباري في كتابه من آيات أو أحاديث أو أقوال أو شعر، هي شواهد مستقاة من شواهد العربية التي قام عليها النحو العربي، فهي في نظري لا تشكل طابعاً منهجياً خاصاً بأبي بركات، ولكنه طابع منهجي عام قامت عليه قواعد العربية. وقد أحصى الدكتور حاتم الضامن عدد الآيات التي احتج بها أبو البركات أو تناول ما فيها من إعراب فإذا هي إحدى وستون آية، (الأنباري، 1403-1983، ص المقدمة ص 19) أما الأحاديث فبلغت ستة أحاديث. (الأنباري، 1403-1983، ص 19) وأما الشعر فقد احتج أبو البركات بستة وأربعين بيتاً. (الأنباري 1403-1983، ص 19-20) وأما الأمثال فقد احتج بمثلين (الأنباري، 1403-1983، ص 20) وأضيف إلى ما ذكره الدكتور الضامن أن أبا البركات ساق بعض الأقوال عن ابن الزبير، (الأنباري، 1403-1983، ص 44) كما ساق قولاً عن الكسائي وأبي يوسف صاحب الإمام أبي حنيفة (الأنباري 1403-1983، ص 41)

### منزلة الكتاب

وصف الدكتور حاتم الضامن الكتاب بأنه "أثر نادر من آثار أبي البركات الأنباري". (الأنباري، 1403-1983، ص 3) ووصفه الدكتور باسم البابلي بأنه من كتب أبي البركات الأنباري العظيمة كما سبق ذكر ذلك، والذي نراه أن الكتاب طائفة من مسائل كررها أبو البركات في هذا الكتاب، وكان قد ذكرها قبلاً في كتابيه "الإنصاف" و "أسرار العربية" وطائفة أخرى من مسائل استلهاها من آخرين من غير عزو، يتصرف حيناً ولا يتصرف حيناً آخر، وفي الكتاب مسائل غير متجانسة مع الكثرة الكاثرة من المسائل من مثل ما ذكره عن الكتابة وما يحتاجه الكاتب، ورأينا أن هذا الكلام يمكن أن يكون مقحماً. وفي الكتاب مسائل معلومة بالضرورة، ومختصرة جداً لا ترقى إلى وصفها بالمسألة، يضاف إلى ذلك الاضطراب المنهجي الواقع في الكتاب، وهو ما كشفنا الغطاء عنه، كل ذلك يجعل من الكتاب كتاباً قليل الفا

### الخاتمة

انتهى البحث إلى أن كتاب "منثور الفوائد" يضم أمشاجاً من المسائل تقترب وتتعدد مطبوعة بطابع العجلة والتسرع، وتتأى عن الزيت الذي لا تخطئه العين في كتب أخرى لأبي البركات، كما انتهى البحث إلى أن المسألة الخاصة بالكتابة، وما يحتاجه الكاتب، وبري القلم يمكن أن يكون مقحماً على الكتاب.

وكشف البحث أن في الكتاب خلاً منهجياً ظاهراً، فثمة مسائل عديدة متفرقة يمكن أن يضم غير مسألة في مسألة واحدة فضلاً عن أن حديث المؤلف عن بعض المسائل يعد حديثاً قليل الفائدة مثل حديثه عن لوازم الكتابة التي أشبعها بحثاً من قبله الصولي في أدب الكتاب، وابن درستويه في الكتاب، وجاء حديثه كذلك ضعيفاً في المسألة الوحيدة في حدّ البلاغة ولم تتجاوز أربعة أسطر. كما يفتقر إلى الجودة، والأمانة العلمية المطلوبة التي تقضي بردّ كل رأي إلى صاحبه، فهذا راجع إلى أن كثيراً مما ساقه أبو البركات الأنباري قد سبقه إليه ابن درستويه، والصولي، وأبو بكر بن السراج، والمؤلف نفسه في كتب أخرى له.

وانتهى البحث إلى أن المسائل تتفاوت طولاً وقصراً، وأن فيها ما هو معلوم بالضرورة، ولا يرقى إلى وصفه بالمسألة. وانتهى كذلك إلى أن إحياء التراث واجب على العلماء بشرط أن يضم هذا التراث فوائد أو درراً، أو كنوزاً، لا أن يكون كتباً مكرورة أو مستلبة من جهود الآخرين.

### المصادر والمراجع

القرآن الكريم.  
الأزهري، خالد بن عبد الله، شرح التصريح على التوضيح، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.  
الاسترلابادي، رضي الدين، شرح الكافية، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان  
الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن، (1391هـ-1971م)، الإعراب في جمل الإعراب، تحقيق سعيد الأفغاني، الطبعة الثانية، دار الفكر، بيروت.  
الأنباري، أبو البركات، كمال الدين عبد الرحمن، (1957م)، أسرار العربية، تحقيق محمد بهجة البيطار، دمشق.  
الأنباري، أبو البركات، كمال الدين عبد الرحمن، (1380هـ-1961م)، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة

- الرابعة، المكتبة التجارية الكبرى.
- الأنباري، أبو البركات، كمال الدين عبد الرحمن، البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق الدكتور طه عبد الحميد طه، ومراجعة مصطفى السقا، دار الكاتب العربي، الهيئة العامة للتأليف والنشر.
- الأنباري، أبو البركات، كمال الدين عبد الرحمن، (1391هـ-1971م)، زينة الفضلاء في الفرق بين الضاد والطاء، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب، دار الأمانة- مؤسسة الرسالة.
- الأنباري، أبو البركات، كمال الدين عبد الرحمن، (1391هـ-1971م)، لمع الأدلة، تحقيق سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية.
- الأنباري، أبو البركات، كمال الدين عبد الرحمن، (1403هـ-1983م)، منثور الفوائد، تحقيق الدكتور حاتم الضامن، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة.
- الأنباري، أبو البركات، كمال الدين عبد الرحمن، (1405هـ-1985م)، نزاهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي، الطبعة الثالثة، مكتبة المنار، الزرقاء- الأردن.
- الأنصاري، أبو زيد سعيد بن أوس، (1387هـ-1967م)، التوارد في اللغة، تصحيح سعيد الخوري الشرتوني، الطبعة الثالثة، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان.
- الأنصاري، ابن هشام، (1966م)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة الخامسة، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان.
- الأنصاري، ابن هشام، (1963م)، شرح شذور الذهب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة التاسعة، المكتبة التجارية الكبرى.
- الأنصاري، ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح.
- البابلي، باسم، "استدراكات الأنباري على الإنصاف في كتابه "منثور الفوائد" بحث منشور في المجلة الإسلامية/ غزة
- الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، (1968م)، البيان والتبيين، تحقيق فوزي عطوي، مكتبة محمد حسين النووي، مكتبة الطلاب وشركة الكتاب اللبناني، بيروت، دمشق- سوريا.
- الجرجاني، الشريف علي بن محمد، (1938م)، التعريفات، مكتبة الحلبي البابلي، مصر.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان، (1376هـ-1956م)، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، الطبعة الأولى، مطبعة دار الكتب المصرية.
- الجهشياري، أبو عبد الله محمد بن عبدوس، (1357هـ-1938م). كتاب الوزراء والكتاب. تحقيق مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي، الطبعة الأولى، مطبعة مصطفى البابلي الحلبي.
- خليفات، سحبان، (1985م)، "مكانة العقل في الفلسفة الخلقية عند أبي العلاء المعري"، مجلة دراسات، المجلد الثاني عشر، العدد الثامن.
- ابن درستويه، عبد الله بن جعفر، (1397هـ-1977م)، كتاب الكتاب، تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي، والدكتور عبد الحسين الفتلي، الطبعة الأولى، دار الكتب الثقافية، الكويت.
- الزمامي، أبو الحسن علي بن عيسى، معاني الحروف، تحقيق الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار نهضة مصر، القاهرة.
- رؤية: ديوان رؤية، منشور ضمن مجموعة أشعار العرب، تصحيح وليم بن الورد- برلين.
- الزجاجي، أبو القاسم، (1406هـ-1986م). حروف المعاني، تحقيق علي توفيق الحمد، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، دار الأمل.
- السامرائي، فاضل، (1395هـ-1975م) أبو البركات الأنباري ودراساته النحوية، الطبعة الأولى، دار الرسالة للطباعة، بغداد.
- ابن السراج، أبو بكر، (1405هـ-1985م)، الأصول في النحو، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة.
- سيبويه، أبو بشر، (1387هـ-1967م)، الكتاب، الطبعة الثانية، منشورات مؤسسة الأعلمي، بيروت، لبنان.
- السيوطي، جلال الدين، الاقتراح في علم أصول النحو، دار المعارف، حلب، سوريا.
- السيوطي، جلال الدين، (1384هـ-1965م)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى.
- الشرع، علي، (شعبان 1409هـ/ آذار 1989)، "التفكيكية والنقاد الحداثيون العرب"، مجلة دراسات العلوم الانسانية، المجلد السادس عشر، العدد الثالث.
- صفية، جاسر خليل، (1985)، يوما علمناه الشعر، مجلة دراسات، المجلد الثاني عشر، العدد الثامن.
- الصولي، أبو بكر محمد بن يحيى، (1341هـ) أدب الكتاب، تصحيح وتعليق محمد بهجة الأثري، المكتبة العربية، بغداد، المكتبة السلفية، مصر، القاهرة.
- عبد الباقي، محمد فؤاد، (1968)، المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، دار ومطابع دار الشعب.
- ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد.
- الفراء، أبو زكريا، معاني القرآن، تحقيق محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة.
- القطني، جمال الدين أبو الحسن، (1371هـ-1952م)، إنباه الرواة على أبناء النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، مطبعة دار الكتب المصرية.
- المالقي، أحمد بن عبد النور، (1395هـ-1975م)، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق أحمد محمد الخراط، دمشق.
- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، البلاغة، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة.
- ابن مجاهد، أبو بكر، السبعة في القراءات، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف بمصر.
- ابن يعيش، موفق الدين، شرح المفصل، الطبعة المنيرية.

## The Method of Aby Al Barakat AIANBARI IN HIS BOOK “manthoor Al Fawaed”

*Malak Mohammad Hasan Ismael \**

### ABSTRACT

This is a research about the method of Aby Al Barakat Al Anbari in his book Manthoor Al Fawaed. This book focuses on the characteristics of the book in general, different methodologies and the importance of the book. The research concludes that the books benefit is limited.

**Keywords:** Separating the main issue into sub issues, Illustrating the point of view of each writer, Logical understanding.

---

\* Al-Balqa Applied University, Princess Alia College. Received on 26/4/2018 and Accepted for Publication on 22/5/2018.